





التقييم في نظام التعليم العالي في المغرب: حصيلة الإنجازات والقصور والتحديات الرئيسية*

عبد العالي كعواشي¹

ملخص

تناقش هذه الورقة مسألة التقييم في نظام التعليم العالي في المغرب. تقدم أولاً معطيات إحصائية مختصرة عن هذا النظام، مع موجز عن الإصلاحات التي حدثت فيه منذ العام 2003. تعرف الورقة مفهوم التقييم في نظام التعليم العالي بصورة عامة، ثم تقدم جرّدة بما تحقق من أنشطة تقييمية في نظام التعليم العالي المغربي، مع تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في الممارسات الجارية. وتقدم أخيراً إطاراً لتوصيات تتعلق بالممارسات الجيدة في أنشطة التقييم في نظام التعليم العالي المغربي.

أولاً: المقدمة

تشهد أنظمة التعليم العالي في بلدان العالم كافة تحولات وتغيرات عميقة ناتجة من أسباب عديدة ألا وهي: الازدياد المضطرد في أعداد الطلاب، وازدياد عدد المؤسسات التعليمية وتنوع مناهجها التكوينية، وشح الموارد المالية، والحاجة الاقتصادية الملحة إلى قيادات وطاقات مؤهلة عالية المستوى وإلى أبحاث علمية متطورة، ونشوء مبدأ المساءلة والمحاسبة، ومبدأ عالمية التعليم العالي (Van Damme, 2001)، وتداخيات عولمة الاقتصاد وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات... إن تحسين نوعية التعليم والبحث أصبح اليوم همّاً يشغل بشكل متزايد كافة الجهات المعنية، خاصة بعد أن بُذلت جهود على المستوى الكمي تمثلت في تطوير العرض وتنويع مناهج التكوين. وهكذا فمنذ سنوات، تتجه الإصلاحات المطبّقة في بلدان عديدة إلى وضع آليات لتقييم أداء منظومة التعليم العالي بهدف تحديد مواطن القوة والضعف من أجل التحسين والتطوير. منذ العام 2003، تخضع منظومة التعليم العالي في المغرب إلى عملية إصلاح جديدة بعد توجيهات الميثاق الوطني للتربية والتكوين وصدر القانون رقم 01-00 حول تنظيم التعليم العالي. تتناول عملية

* مترجم عن الفرنسية.

¹ أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد الأول، وجدة - المغرب، رئيس سابق لقسم التقييم في الهيئة الوطنية للتقويم، المجلس الأعلى للتعليم، الرباط - المغرب، دكتور في الاحتمالات والإحصاءات الرياضية (2000). البريد الإلكتروني: akaaouachi@hotmail.com* kaaouachi@est.univ-oujda.ac.ma





الإصلاح هذه تطبيق الهيكلية التربوية من نوع «ل. م. د.» (LMD) وتدعو إلى إرساء نماذج لضمان الجودة من خلال وضع أنظمة اعتماد للمناهج وللمؤسسات على حدٍ سواء، إضافةً إلى اعتماد أنظمة تقييم وإنشاء هيئات للتقييم والتنسيق.

يقع التقييم في صلب عملية تحديث نظام التعليم العالي في المغرب، فهو المبدأ الذي تنصّ عليه النصوص القانونية وتعبّر عنه جهات صنع القرار في القطاع بإرادتها القوية. إلا أنه لا بدّ من أن تبدأ التدابير الإجرائية إلى اعتماد عمليات تقييم ملائمة وصارمة بإرساء ثقافة تقييم بين الجهات المعنية كافة في قطاع التعليم وبالتدريب على التقييم وبالنظر في المبادئ والآليات العملية للتقييم التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الإطار المحلي.

تتناول هذه الورقة مسألة التقييم في منظومة التعليم العالي في المغرب من خلال العناصر التالية:

- التعريف بنظام التعليم العالي في المغرب،
- تحديد مفهوم التقييم في نظام التعليم العالي،
- إستعراض حصيلة الإنجازات في عمليات التقييم في منظومة التعليم العالي في المغرب، مع تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في ممارسات التقييم،
- إقتراح التوصيات المرتبطة بالممارسات الجيدة في عمليات التقييم في نظام التعليم العالي المغربي.

ثانياً: التعليم العالي في المغرب

يشمل نظام التعليم العالي في المغرب 3 أقطاب وهي: الجامعات الرسمية، والمؤسسات غير التابعة للجامعات الرسمية، والمؤسسات الخاصة. وتنقسم الجامعات إلى مؤسسات يكون الدخول إليها خاضعاً لقواعد محددة ومؤسسات مفتوحة أمام الجمهور.

1. معطيات إحصائية مبيّنة

تشير الإحصاءات التي أجريت عام 2007-2008 إلى وجود:

- 15 جامعة رسمية و97 مؤسسة جامعية،
- 63 مؤسسة غير مرتبطة بالجامعات لكن تخضع لوزارات أخرى، ومنها 25 مؤسسة للتعليم العلمي والتقني، و15 مؤسسة للتكوين الاقتصادي والقانوني والإداري والاجتماعي، و23 مؤسسة للتكوين التربوي،
- 35 مركزاً لتكوين المعلمين والمعلمات،
- 127 مؤسسة مرتبطة بالتكوين المهني ما بعد البكالوريا،
- 460 مؤسسة تعليم عال خاصة وجامعة واحدة خاصّة (الأخوين).

ومن المبيّنات المحددة في منظومة التعليم العالي في المغرب:

- يبلغ عدد الطلاب في التعليم العالي، بكل فروعه، 392,324 طالباً، يتوزعون على الشكل التالي: 72% في التعليم العالي الجامعي، و6.4% في المؤسسات الرسمية من غير الجامعات، و15.2% في مؤسسات التكوين المهني، و6.4% في التعليم العالي الخاص،





- يبلغ عدد الأساتذة الدائمين في التعليم العالي الجامعي 9.995 أستاذا ومنهم 24% من النساء،
- يبلغ معدّل الالتحاق الصافي بالتعليم العالي لفتة ما بين 19 و23 سنة 12.8%،
- تبلغ ميزانية وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي 777 مليون دولار، تنقسم إلى ميزانية التسيير (673 مليون دولار) وميزانية الاستثمار (104 مليون دولار)،
- يخصص 0.8% من إجمالي الناتج المحلي إلى البحث العلمي،
- تبلغ نسبة الطلاب المسجلة في حقل العلوم والتقنيات وعلوم الهندسة والعلوم الطبية 26% من إجمالي عدد الطلاب العام فيما النسبة المتبقية من الطلاب مسجلة في حقول الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والتعليم الديني.

2. وصف إصلاح نظام التعليم العالي في المغرب

منذ العام 2003، تخضع منظومة التعليم العالي في المغرب إلى عملية إصلاح جديدة بعد توجيهات الميثاق الوطني للتربية والتكوين وصدور القانون رقم 00-01 حول تنظيم التعليم العالي. تتضمن عملية الإصلاح هذه العناصر التالية:

- إدخال نظام تربوي جديد وهو نظام «ل. م. د.» (LMD) أي إجازة، ماجستير، دكتوراه، يتميز بتنظيمه الجديد الذي يعال المسلك ونظام الوحدات والفصول والمرونة وتعدّد الاختصاصات والجسور ما بين المسالك، والتقييم المستمر، والتفاعل مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية، وتقاطع الكفاءات مع التخصصات الأكاديمية إلخ.
- إنشاء نماذج لضمان الجودة من خلال إدخال نظام اعتماد للمسالك والمناهج التكوينية،
- اعتماد نظام تقييم وإنشاء هيئات للتقييم والتنسيق: اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي، ومجلس تنسيق المؤسسات غير التابعة للجامعة، ولجنة تنسيق التعليم العالي الخاص، والهيئة الوطنية للتقويم...

تهدف عملية إصلاح التعليم العالي إلى تحقيق أهداف عدّة وهي:

- تلبية الحاجات الدقيقة وذات الأولوية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية،
- هيكلة أنواع التعليم على أساس مسالك ووحدة،
- إحداث جذوع مشتركة وجسور بين المسالك،
- إرتكاز سيرورة الطالب الجامعية على التوجيه والتقويم وإعادة التوجيه،
- جعل اكتساب الوحدات الدراسية يتم عن طريق التقييم المستمر والامتحانات المنتظمة مع إمكانية تجميع ما تم تحصيله منها.

3. موقع الجامعات المغربية في قوائم التصنيف الدولية

تغيب الجامعات المغربية كلياً عن تصنيف شانغهاي² وتصنيف ملحق «تايمز» للتعليم العالي³ (THES)،

² أطلق معهد التعليم العالي في جامعة «جياو تونغ» (Jiao Tong) في شنغهاي سنة 2003 عملية تصنيف أولى للجامعات حول العالم وفق أدائها الأكاديمي وفي مجال الأبحاث.

³ نشرت المجلة البريطانية ملحق «تايمز» للتعليم العالي (THES) تصنيفاً عالمياً للجامعات في تشرين الثاني/نوفمبر 2004.





ولا تظهر في أي من الجداول الإحصائية الصادرة عنها، بسبب كونها لا تلبّي المعايير المعتمدة. أما في مشروع «ويبوميتركس»⁴ (Webometrics)، فقد حلت المؤسسات المغربية في مراتب متدنية جداً في مختلف نشرات التصنيف (Kaaouachi, 2008).

ثالثاً: مفهوم التقييم في نظام التعليم العالي

يعرّف ستافليبيم وغيره (Stufflebeam et al., 1980) التقييم على أنه «العملية التي تمكن المرء من تحديد المعلومات المفيدة والحصول عليها وتوفيرها بحيث تساعده على الحكم على القرارات المحتملة».

يعتمد نموذج «ستافليبيم» وغيره على سبع أفكار أساسية:

- السيرورة: وهي عملية مستمرة،
- التعريف: أي تعريف المعلومات ذات الصلة،
- الحصول: أي قياس البيانات وجمعها وتحليلها،
- الإتاحة: أي نقل البيانات،
- المعلومات: أي الوقائع الواجب تفسيرها،
- المعلومات المفيدة: أي التي تلبّي معايير الصلة بالموضوع،
- القرارات المحتملة: أي عمليات التعليم والتوجيه وغيرها...

واقترح دي كيتيل (De Ketele, 1989) تعريفاً أكمل للتعريف المذكور سابقاً واعتبر أن التقييم هو: «جمع مجموعة من المعلومات تُعتبر ذات صلة وصالحة وموثوقة بما فيه الكفاية، والنظر في درجة تلاؤمها مع مجموعة المعايير الملائمة للأهداف المحددة منذ البداية أو التي تمت ملاءمتها في الطريق، بهدف اتخاذ قرار ما».

وللتقييم هدفان اثنان وهما:

- الأول هو وضع حصيلة حول تشغيل الموارد المخصصة وطريقة استخدامها. وعرض هذه الحصيلة أمام جهات عدّة وهي: المتعلّمون، والأسر، وأرباب العمل، والمجتمع والسلطات العامة. إنها الوظيفة التلخيصية للتقييم الذي يضع الحصيلة في نهاية فترة من النشاط موضوع التقييم،

- المساعدة على التطوير وتحسين المهام والأنشطة. إنها الوظيفة التكوينية للتقييم التي تهلأ خلال النشاط موضوع التقييم.

يعني التقييم مستويات عدّة: المتعلّمون والعاملون (من أساتذة وإداريين) والمناهج وبرامج التكوين، والممارسات والمنهجيات، والوحدات (الجامعات، والمؤسسات، والأقسام، وهيئات البحث...)، والبحث العلمي، والنظام العام في مختلف أوجه تشغيله (مثل السياسة التعليمية، والإصلاح، ومختلف ممارسات التعليم والتقييم...) وأيضاً فعاليته وأثره وإنصافه ومردوده الداخلي والخارجي.

⁴ يضع مشروع «ويبوميتركس» (Webometrics) من مختبر الإنترنت التابع لمركز التوثيق والأبحاث للمجلس الإسباني للأبحاث (CINDOC-CSIC) في مدريد في إسبانيا، تصنيفاً عالمياً للجامعات مرتين في السنة الأول في كانون الثاني/يناير والثاني في تموز/يوليو.





- إذا ما أردنا إجراء عملية تقييم تعتمد على نهج علمي، من المهم أن نحدد بعض المكونات ونوضحها:
- موضوع التقييم: أي ما يخضع للتقييم ويجب فهمه من خلال معلومات ومعلومات تلخص على شكل مؤشرات. وهو يخضع للتقييم وفق مرجعيات تتكون من أهداف إضافة إلى معايير أو محكات.
 - نوع نتيجة التقييم: تتضمن نتيجة التقييم حكماً قيمياً. وهي تختلف عن الاختبار الذي تنتج منه معلومات حول واقع الحال أو التشغيل الفعلي، مثال قوائم الفائزين،
 - المقيّمون: وهم أشخاص من الداخل أو الخارج ووحدات أو هيئات داخلية أو خارجية مسؤولة عن التقييم،
 - مسار التقييم: أي تحديد موضوع التقييم والمراجع وشرح آليات عملية التقييم (أدوات التقييم، وجمع المعلومات ومعالجتها، وتوزيعها الزمني وغيرها)،
 - الجهات المتلقية: أي من يظهر اهتمامه بنتائج التقييم، كالعُلماء والعاملين والأسر وأرباب العمل والمجتمع والسلطات العامة.
- ومن المشاكل العامة التي قد تؤثر على التقييم (كعواشي، 2007) نذكر:
- الافتقار إلى استراتيجية خاصة بالتقييم يمكن أن توجه عمليات التقييم نفسها،
 - الافتقار إلى الأدوات والتقنيات المحددة لتقييم بعض المستويات،
 - تنوع المحكات والمؤشرات وصعوبة تحديدها في بعض الأطر،
 - تعدد منهجيات جمع المعلومات ومراقبتها وتحليلها،
 - تكريس الاهتمام البالغ إلى المعلومات الكمية وإهمال المنظور النوعي،
 - عدم صلاح المعلومات بسبب التزوير الناتج من التفضيلات والمصالح الشخصية لبعض الأطراف،
 - استخدام التقييم كوسيلة للتشخيص والكشف بدل استخدامه كأداة للتحسين والتطوير،
 - فهم التقييم على أنه وسيلة للتحكم،
 - تراجع عدد المتخصصين المؤهلين إجراء دراسات تقييم،
 - الافتقار إلى موارد مالية ومادية ضرورية في عمليات التقييم،
 - عدم إشراك و/أو عدم مشاركة الجهات المعنية في التقييم،
 - الفساد والمحسوبيات لدى الجهات المنخرطة بالتقييم.

رابعاً: جودة عمليات تقييم نظام التعليم العالي في المغرب

يحتلّ التقييم حيزاً أساسياً في التوجّهات والخيارات المعتمدة في السياسة التربوية في المغرب. تنصّ عدّة مواد في الميثاق الوطني للتربية والتكوين وفي القانون رقم 00-01 على تطبيق مفهوم التقييم على كافة مستويات التعليم والتربية أي: التنظيم التربوي، والموارد البشرية، وتحسين نوعية التعليم والتكوين، والحكامة وغيرها.

يوصي الميثاق الوطني للتربية والتكوين بما يلي:

- المادة 80: ...إرتكاز سيرورة الطالب الجامعية على التقييم...
- المادة 103: إستحداث وكالة وطنية للتقويم والتوجيه،





- المادتان 127 و129: إخضاع البحث العلمي لنمطين من التقويم، تقويم داخلي وتقويم خارجي،
 - المادة 137 (أ): تقوم الجامعات بوضع معايير التقويم وطرقه، من أجل ترقية المدرّسين ومكافأتهم،
 - المادة 155: تقويم الإدارات المركزية،
 - المادة 157: تقويم نظام التربية والتكوين برمته.
- ينصّ القانون رقم 00-01 على ما يلي:
- المادة 8: ... يتم تحصيل الوحدات التأهيلية (Modules) عن طريق التقييم المنتظم...
 - المادة 77: يخضع نظام التعليم العالي في مجمله لتقييم منتظم ينصب على مردوديته الداخلية والخارجية ويشمل جميع الجوانب البيداغوجية والإدارية والبحث...
 - المادة 78: المؤسسات تضع نظاماً للتقييم الذاتي،
 - المادة 79: إستحداث هيئة وطنية للتقييم ومرصد للتوفيق بين الدراسات العليا والمحيط الاقتصادي والمهني.
- يعود اعتماد إجراءات التقييم في نظام التعليم العالي في المغرب إلى الاستقلالية الممنوحة إلى الجامعات الرسمية في الأبعاد التربوية والإدارية والتنظيمية.
- لذا، أدخلت ثقافة التقييم تدريجياً في الجامعات المغربية وشمل التقييم عناصر منظومة التعليم العالي برمتها من طلاب وعاملين ومناهج ومسالك وهيئات أبحاث ومؤسسات وجامعات والنظام الكلي وغيرها.
- تكشف حصيلة التقييم نقاط قوة ونقاط ضعف مرتبطة بالممارسات. وفي ما يلي من هذا القسم، نتناول حصيلة خاصة بكل مستوى من مستويات التقييم.

1. تقييم المكتسبات

- يشغل تقييم مكتسبات الطلاب حيزاً أساسياً في مجموعة عملية تقييم الأنشطة ضمن إطار التعليم العالي.
- في المغرب، يُطبّق نظام جديد لتقييم المكتسبات بعد إرساء الهيكلية التربوية الجديدة أي نظام إجازة - ماجستير - دكتوراه (ا. م. د.). ويعتمد هذا النظام على المتابعة المستمرة كما ينصّ عليه دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية:
- «يتم تقييم المعارف والقدرات والكفاءات بالنسبة لكل وحدة، عن طريق المراقبة المستمرة التي يمكن أن تتخذ شكل امتحانات أو (اختبارات) روائز أو فروض أو عروض أو تقارير تدريب أو أي وسيلة أخرى للمراقبة. محدّدة في التوصيفات وبالإضافة إلى المراقبة المستمرة، يمكن تنظيم امتحان نهائي عند الحاجة.»
- يتمتع نظام تقييم التعليم هذا بمنافع كبيرة (Edwards & Knight, 1995 et Montgomery, 1995):
- مواكبة تعلم الطلاب. في هذا الإطار، لا بدّ من الإشارة إلى أن الكلمة الإنكليزية «assessment» أي التقييم مشتقة من الفعل اللاتيني «assessus» أي «الجلوس إلى جانب فلان» ما يحمل فكرة «الجلوس إلى جانب الطالب لمساعدته في تعليمه»،
 - الإشارة إلى التطوّر الحاصل وتوجيه التعليم في المستقبل،





- الحصول على تغذية راجعة تكوينية ليتمكن الطلاب من تصحيح الأخطاء،
 - التقليل من نسب الرسوب،
 - تنوع أشكال التقييم (الامتحانات الخطية، الامتحانات الشفوية، الأعمال التطبيقية، المشاريع الشخصية، التدريبات...)
 - إنشاء قواعد بيانات للمقارنة وفق عاملي المكان والزمان وتحديد عوامل النجاح،
 - متابعة ممارسات التقييم التجديدية،
 - جمع المعلومات حول فعالية النظام التعليمي.
- إلا أن تطبيق نظام تقييم المكتسبات الجديد لم يكن على قدر الطموحات. ومن نقاط ضعفه وحدود تطبيقه (Kaaouachi, 2004):
- الافتقار إلى المعلومات وإلى نشر التوعية بين الطلاب والفاعلين في مجال التربية والجمهور بشكل عام حول منافع نظام التقييم الجديد،
 - صعوبة تنظيم التقييم (في المكان والزمان) بسبب مشكلة الأعداد الكبيرة للطلاب، خاصة في المؤسسات المفتوحة أمام الجمهور،
 - هدر الوقت في المراقبة على حساب التعليم،
 - أعباء مالية إضافية بسبب هذه المراقبة،
 - ثقل مهمة التقييم على كاهل الأستاذ - الباحث، مما يترك آثاراً سلبية على مهامه الأساسية من تعليم وتأطير وأبحاث،
 - غياب التقييم التشخيصي الذي يجري عادةً في بداية التعليم ويهدف إلى تشخيص الشروط المسبقة للتكوين ومعرفة حاجات الطالب المحددة في مجال المعارف والكفاءات والمواقف،
 - الافتقار إلى التقييم التكويني الذي يجري في خلال التعلم ويهدف إلى المساعدة على التطور وتحديد الطريق التي تم اجتيازها والسبل الواجب اتباعها بهدف تحسين النتائج أو تصحيح البرامج،
 - تباين ممارسات التقييم: الآليات، والإجراءات والمحكات، ويعود ذلك إلى اختلاف محتويات التعليم وأهدافه بين جامعةٍ وأخرى بسبب الاستقلالية التي تتمتع بها المؤسسات والأساتذة في قطاع التعليم العالي،
 - الافتقار إلى المصداقية (الثبات والصدق والموثوقية) والشفافية والإنصاف في التقييم،
 - لم يحدد أي برنامج وطني من بين أهدافه تقييم مكتسبات الطلاب لمقارنة المردود التعليمي بين الأمكنة (أي بين المؤسسات والجامعات) وبين الفترات الزمنية للدراسات الطولية.

2. تقييم الأساتذة

لم يعتمد المغرب سياسة فعلية لتقييم الأساتذة في مجال التعليم العالي، على الرغم من وجود نوع من التقييم له تأثير على المسار العملي والتقدم المهني (لجهة الترقية والمكافأة). فإذا ما تقدم أستاذ ما بطلب ليحصل على رتبة أستاذ مؤهل⁵، تجتمع لجنة متخصصة لتناقش هذا الطلب بعد النظر في الأبحاث التي أجراها المرشح (على أن يكون أستاذاً مساعداً وفي رصيده 4

⁵ في المغرب، وضعت 3 رتب للأساتذة الجامعيين: أستاذ مساعد، وأستاذ مؤهل، وأستاذ التعليم العالي.





سنوات من الخبرة على الأقل) ويعد مقابلة يتخللها عرض ومناقشة. كما وضع نظامً للارتقاء من درجة⁶ إلى الدرجة التي تليها مباشرةً. وهو يركز على استمارات تقييم حول أنشطة البحث والتعليم والانفتاح والتواصل والمسؤولية في النشاطات المحلية أو الوطنية جامعية الطابع.

وقد إقترحت الوزارة اعتماد نظام تعاقد يركز على حقوق الأساتذة وواجباتهم، إلا أن الاقتراح هذا يواجه موجةً من المعارضة ترفض المساس بالحريات الأكاديمية التقليدية التي يتمتع بها أساتذة التعليم العالي.

وتعتبر الجهود المبذولة لوضع آليات تقييم للاعتراف بجدارة الأساتذة ومكافأتهم توجهاً أساسياً، فهي رافعة أساسية لتحسين نوعية التعليم والإنتاج العلمي. إلا أن الممارسة اليومية تكشف بعض الحدود:

- عدم تجانس محكّات التقييم التي تشكل شبكة التقييم في ما بين المؤسسات،
- تركّز محكّات التقييم على الناحية الكميّة أكثر منه على الناحية النوعية (أي النوعية التربوية، ونوعية الإنتاج العلمي).
- لا تربط شبكات التقييم ما بين بعض المحكّات المهمة مثل طرائق التعليم وإجراءات المتابعة وتقييم الطلاب، وتأثير البحث العلمي على البيئة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها،
- ضعف التكوين على التقييم لأعضاء اللجان.

3. تقييم مسالك التكوين

في المغرب، بدأ تقييم مسالك التكوين عام 1997 أثناء إدخال إصلاحات على الدراسات العليا والدكتوراه. وطالت هذه الإصلاحات إدخال مفهومي الاعتماد والتقييم في مسالك التكوين ودراسات الدكتوراه. أنشئت اللجنة الوطنية للاعتماد والتقييم (CNAE) لقيادة عمليات تقييم مسالك التكوين، ومهمتها الأساسية ضمان شروط وآليات الاعتماد للمؤسسات الجامعية المؤهلة لإعداد ومنح شهادات الدكتوراه وشهادة الدراسات العليا المعمّقة (DESA) وشهادة الدراسات العليا المتخصصة (DESS)⁷.

هذا وقد تناول القانون رقم 01.00 حول تنظيم التعليم العالي، في عددٍ من المواد، طرائق التقييم والاعتماد الخاصة بالمسالك التكوينية في التعليم العالي الخاص والعام. ترتكز الهندسة التربوية المبنية على نظام «إجازة - ماجستير - دكتوراه» على تحديد المسالك الوطنية النموذجية (مستوى الإجازة، مستوى الماجستير) كما على دفتر المعايير البيداغوجية الوطنية (CNPN). وتعتمد أيضاً على وثيقة مرجعية تحتوي على توصيف الوحدات التأهيلية (Modules) والمسالك وعلى منهجية إنشاء مسالك التكوين وتقييمها واعتمادها.

فمجالس المؤسسات هي التي تحدد أنماط التقييم تحت إشراف المجالس الجامعية وبموجب قرار من الهيئة الحكومية المختصة بعد الحصول على مشورة اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي. تقدّم المؤسسات الجامعية طلبات الاعتماد التي نظرت فيها مجالس الجامعات. تمنح الهيئة الحكومية المختصة المؤسسات الجامعية الاعتماد لمسالك التكوين بعد مشورة اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم

⁶ تتألف كل رتبة من درجات عدّة (تكون 3 أو 4 درجات وفق الرتبة).

⁷ DESA : Diplôme d'Etudes Supérieures Approfondies. DESS : Diplôme d'Etudes Supérieures Spécialisées.





العالي.

- يتناول الاعتماد شروط الدخول إلى مختلف الأسلاك والمسالك، والأنظمة الدراسية، وطرائق التقييم، وشروط الحصول على الشهادات الوطنية والمناهج التعليمية.
- يُمنح الاعتماد لفترة 3 سنوات قابلة للتجديد بعد تقييم المسلك. وللمرة الأولى، أجرت الجامعات سنة 2006-2007 تقييماً واعتماداً للإنجازات التي أطلقت سنة 2003.
- ومن بين نقاط قوة نظام التقييم - الاعتماد هذا أنه شكل جسر انتقال ما بين نظام قديم غير منظم لإنشاء المسالك وتجديدها إلى نظام يعتمد على التقييم والاعتماد.
- أما نقاط ضعف النظام هذا فهي (كعواشي، -2007):
- الافتقار إلى برامج تكوين على التقييم والاعتماد لمشاريع إنشاء المسالك التكوينية أو تجديدها إن على المستوى المحلي (المؤسسات أو الجامعات) أو على المستوى الوطني،
 - مشكلة إنشاء المسالك التكوينية: إن الاعتماد نوع من الاعتراف الرسمي بالمسالك وليس نظاماً لضمان جودة هذه المسالك،
 - مشكلة تقييم المسالك السارية: غياب المتابعة للمسالك بغية تصحيحها وتنظيمها خلال عملها،
 - مشكلة تجديد الاعتماد: إن الاعتماد هو أداة مراقبة على المسالك لتمثل لبعض الشروط، لكنّه ليس أداة لتطوير نوعية المسالك بكل أوجهها وتحسينها بشكل مستمر.

4. تقييم مناهج التكوين

يندرج تقييم برامج التكوين في مرحلة تقييم مسالك التكوين ولا ينظر سوى في خطة التكوين أو الفصول التي يتعلمها الطلاب. لكن لم يحدث أي برنامج قدد حدّد من بين أهدافه تقييم محتوى التكوين بعمق وفق بعض المحكّات على غرار صلاحية البرنامج وتماسكه الداخلي، وتناغمه مع برامج أخرى، ونوعية المحتوى لجهة المعرفة والمؤهلات التي يكتسبها الطلاب، والشروط المسبقة، ومدى تلبية حاجات البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

5. تقييم المؤسسات

لا تجرى عملية تقييم المؤسسات الجامعية بمجملها بانتظام في نظام التعليم العالي في المغرب (كعواشي، 2007 -ب). بل هي تجرى فقط في فترات الإصلاحات الكبيرة. وفي الوضع الحالي، لم تطل هذه العملية سوى بعض المؤسسات مثل المدارس العليا للتكنولوجيا (EST) وكليات العلوم والتقنيات (FST) والمدارس الوطنية للتجارة والتسيير (ENCG)⁸.

ومؤخراً، إنخرطت جامعة محمد الخامس أكدال بالرباط في مشروع تجريبي لتقييم مؤسساتها بهدف إلى إرساء سياسة إدارة الجودة ضمن الجامعة. ويندرج المشروع ضمن إطار برنامج «تامبوس» (Tempus) ويمتدّ على سنتين (2005-2007) ويرمي إلى نشر نتائج التجربة هذه وتبليغها للجامعات المغربية كافة.

⁸ EST : Ecole Supérieure de Technologie. FST : Faculté des Sciences et Techniques. ENCG : Ecole Nationale de Commerce et de Gestion.





يتضمن المشروع مراحل عدّة:

- إنشاء إطار منهجي للتقييم المؤسسي،
- إجراء التقييم الداخلي بناءً على نظام مرجعي للتقييم الذاتي يستوحي من مراجع اتفاقية بولونيا «المعايير والتوجيهات لضمان الجودة في التعليم العالي الأوروبي»،
- إجراء التقييم الخارجي الذي أنتج تقرير التقييم الخارجي بعد زيارات ميدانية قام بها فريق من المقيّمين من خارج المؤسسة،
- تطوير آليات الجودة الداخلية بناءً على الخلاصة والتوصيات التي توصل إليها تقرير التقييم الخارجي،
- تثمين نتائج المشروع ونشرها.

تمكنت الجامعة بناءً على التقييم الداخلي من وضع حصيلة كاملة عن واقع حالها، بمشاركة المجتمع الجامعي بأسره من أساتذة وإداريين وطلاب. من جهةٍ أخرى، قدّم التقييم الخارجي توصيات تمحورت حول 4 نقاط أساسية: تطوير الجامعة لتكون قويّة ومستقلّة، انفتاح الجامعة على محيطها، تعزيز التشغيل الإداري وتفعيله على عدّة مستويات، وأخيراً تحقيق استدامة إجراءات ضمان الجودة. إلى جانب التدابير المتخذة لتحسين بعض النقاط، أنشئت خلية تقييم ضمن جامعة محمد الخامس أكّدال ومن مهامها: المساهمة في وضع مؤشرات قيادية، إنشاء ثقافة من التكامل والتسويق والتضامن ما بين مؤسسات الجامعة، وإجراء الأبحاث ونشر الممارسات الجيدة المتعلقة بالنشاط الجامعي. إعتبر مشروع التقييم التجريبي تجربة ناجحة إذ كان يرمي إلى التوصل إلى نظام تقييم مؤسسي في التعليم العالي في المغرب وتشبيته. لكن لا بدّ من توضيح آليات هذا المشروع ونتائجه من خلال تحديد قيود تطبيقه على أرض الواقع إضافةً إلى مدى تناغم المعايير المعتمدة وتلائمها مع خصوصيات المحيط المغربي.

6. تقييم البحث العلمي

أجريت في العام 2003 دراسة على المستوى الوطني لتقييم النظام الوطني للبحث العلمي في مجال العلوم الدقيقة وعلوم الحياة والعلوم الهندسية بدعم من الاتحاد الأوروبي. وفي العام 2006، تم توسيع رقعة هذه الدراسة لتشمل العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهي تركز على:

- مقارنة نوعية تركز على مقابلات مع الباحثين والأساتذة - الباحثين،
 - دراسة المراجع المستخدمة لقياس الإنتاج العلمي الوطني،
 - مقارنة كمية تركز على استبيانات توّز على الباحثين والأساتذة- الباحثين.
- كما أنشئت لجان وطنية لتقييم البرامج الوطنية لدعم البحث العلمي مثل برنامج (PARS)⁹ والبرامج الموضوعاتية لدعم البحث العلمي (PROTARS)¹⁰ وأقطاب الكفاءات. وأظهرت نتائج التقييم عناصر القوة في مجال البحث العلمي وعناصر الضعف ومواطن الخلل. وعلى ضوء هذه النتائج، وضعت الوزارة رؤيةً استراتيجية للأبحاث تمتد حتى أفق العام 2025. من أهم الإنجازات على مستوى الجامعات كان اعتماد هيئات البحث (أي فرق البحث والمختبرات

⁹ PARS : Programme d'Appui à la Recherche Scientifique.

¹⁰ PROTARS : Programme Thématique d'Appui à la Recherche Scientifique.





والمراكز ووحدات التكوين والبحث) بواسطة عمليات التقييم، إذ إن حصول الهيئات على الاعتماد والترخيص يخولها الاستفادة من التمويل الملائم. يرتكز تقييم هيئات البحث من أجل منحها الاعتماد على المحكّات التالية: أهداف البحث ومحاوره، الوسائل البشرية، نتائج المحاور، الوسائل المادية وملاءمتها. من جهة أخرى، يتخذ مجلس الجامعة قرار تجديد اعتماد هيئات البحث بناءً على تقارير سنوية حول الأنشطة. ولقد استُخدم التقييم كأداة أساسية لإعادة هيكلة البحث العلمي. إلا أن عملية التقييم هذه تشكو من نقاط ضعف عديدة:

- محدودية الأنظمة والادوات لتقييم البحث العلمي،
- الافتقار إلى اللجان المؤهلة لتقييم البحث العلمي على مستوى المؤسسات والجامعات، والافتقار إلى هيئة وطنية لتقييم البحث العلمي،
- غالباً ما تتناول محكّات تجديد الاعتماد عناصر كيان البحث (مثل الموارد البشرية ومحاور البحث...) وتهمل محكّات الجودة كالإنتاج العلمي وتأثيره الحقيقي على التطور الاقتصادي الاجتماعي والثقافي في المنطقة الجغرافية للجامعة أو البلد بأسره،
- اقتصر التقييم على الكيانات البحثية مع معالجة محدودة للعناصر الأخرى مثل العاملين في مجال البحث وبرامج البحث وشمولها إلخ.
- الافتقار إلى تقييم المؤسسات العامة للبحث والتطوير (R&D).

7. التقييم العام لنظام التربية والتكوين

تكّل عمل اللجنة الخاصة للتربية والتكوين¹¹ (COSEF) بوضع الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي يتضمن سلسلة من التوجيهات لإطلاق عملية إصلاح جديدة لقطاع التعليم لعقد 2000-2010. وتزامنت نهاية أعمال اللجنة مع نشر تقرير التقييم النصفى سنة 2005 الذي يقدّم نوعاً من التقدير العام لواقع حال المنظومة الوطنية للتعليم والتكوين إذ وضع مقارنةً ما بين الإنجازات التي حققت وتوصيات الميثاق وأحكامه.

شهد العام 2007 إنشاء الهيئة الوطنية للتقييم (INE) التابعة للمجلس الأعلى للتعليم (CSE). وتضطلع هذه الهيئة بمهمّة إجراء عمليات تقييم عامة أو تقييم وفق القطاعات أو وفق المواضيع لنظام التعليم والتكوين من خلال النظر في أدائه في مجالي التربية والمالية مقارنةً بالأهداف المحددة ومتّخذة المعايير الدولية المعترف بها كمرجع أساسي. توكل إلى الهيئة الوطنية للتقويم مهمّة القيام بتقييمات إجمالية أو قطاعية أو موضوعية لمنظومة التربية والتكوين، مع تقدير أدائها البيداغوجي والمالي بالنظر إلى الأهداف المرسومة لها، وذلك بالاستناد إلى المحكّات الدولية المعمول بها في هذا الشأن. في التقرير الصادر سنة 2008، استعرض المجلس الأعلى للتعليم¹² (CSE) حالة المنظومة الوطنية

¹¹ وضعت اللجنة الخاصة للتربية والتكوين والتكوين الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي حصل على موافقة جلالة الملك محمد السادس في تشرين الأول/أكتوبر 1999. وأنبطت باللجنة مهمة متابعة عملية الإصلاح وتقييمها وإثرائها في إطار العقد الوطني للتربية والتكوين (2000-2010).

¹² تقرير المجلس الأعلى للتعليم - الهيئة الوطنية لتقويم منظومة التربية والتكوين (2008). حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها.





للتربية والتكوين وأفاقها. ويتضمن التقرير هذا 4 أجزاء متكاملة وهي: إنجاح مدرسة للجميع، التقرير التحليلي، أطلس المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، نظرة فاحصة لمهنة التدريس ومهام المدرس. تركز منهجية العمل المعتمدة لوضع حصيلة الإنجازات على المراحل التالية:

- تقييم توسع التعليم (أعداد المتعلمين والأساتذة، وقدرة الاستيعاب، والدعم الاجتماعي) وترسخه في محيطه الإقتصادي (مردوده الخارجي مقارنة مع المحيط: أي التربية والعمل، والتربية والبطالة)،
- تقييم التنظيم التربوي (الهندسة التربوية، التقييم والامتحانات، التوجيهات والجسور)،
- تقييم جودة التعليم (الأدوات التعليمية، ممارسات التعليم، لغة التعليم، تكنولوجيا المعلومات والتواصل)،
- تقييم نظام الحكامة (اللامركزية واللاحصرية، والاستقلالية)،
- تقييم التمويل والشراكات (ما يرتبط بالمردود الداخلي، ونموذج تخصيص الموارد)،
- تقييم البحث العلمي والتقني (التنظيم والإنتاج).

حدد التقرير مواطن القوة ومواطن الضعف في منظومة التربية والتكوين، وشكّل نقطة البداية لإطلاق برنامج طارئٍ يمتدّ على 4 سنوات (يحمل اسم «نجاح» 2009-2012) يمثل نفساً جديداً لإصلاح منظومة التعليم.

كان لعمليّة تقييم المنظومة التعليمية بأسرها أهمية بالغة لتحديد مواطن القوة ومواطن الضعف، وساهمت في وضع الخيارات والتوجهات الخاصة بالسياسة التربوية وفق مناهج علمية ثابتة وراسخة. إلا أن الجهات المتلقية التي استهدفتها عملية التقييم وبشكل خاص العاملين الميدانيين لم يتمكنوا من متابعة أو فهم الخيارات والتوجهات المختارة إذ لم يكونوا منخرطين في هذه العملية ولا مرتبطين بها.

خامساً: إطار التوصيات المرتبطة بالممارسات الجيدة في مجال عمليات التقييم في منظومة التعليم العالي في المغرب

أظهرت الدراسة الواردة في القسم السابق من هذه الورقة أن لعملية التقييم، تنظيماً وممارسةً، في منظومة التعليم العالي في المغرب مواطن ضعف وقيوداً تواجهها. لذا لا بدّ من إطلاق عملية إصلاح جديدة لنظام التقييم تهدف إلى وضع إجراءات تقييم أكثر صلابة تعتمد على معايير الجودة. نقترح أدناه سلسلة من التوصيات تهدف إلى تحسين جودة التقييم، وهو رافعة أساسية لإنجاح عملية الإصلاح الجديدة في منظومة التعليم العالي:

- إعادة التأكيد على دور التقييم وموقعه الأساسي في عملية إصلاح منظومة التعليم العالي، أي أن يكون التقييم في صلب أي نشاط إن كان نشاطاً تكوينياً أو نشاطاً مرتبلاً بالأبحاث أو نشاطاً إدارياً أو غيره،
- إعلام وتوعية الفاعلين التربويين والجمهور حول منافع التقييم إن بواسطة الصحافة أو المؤتمرات أو المنشورات الأكاديمية، الخ. فمشاركة هؤلاء الفاعلين قد تخدم نجاح أي عملية تقييم،
- تكوين الخبراء المحليين والوطنيين على موضوع التقييم،





- صياغة النصوص التشريعية لتأطير عمليات التقييم وضمان حد أدنى من المعايير مع ترك هامش من الحرية على الصعيد المحلي لتتوافق هذه النصوص وخصوصيات المحيط،
- وضع معايير ونظام مرجعي للتقييم على مستويات التقييم كافة على أن تتناغم مع المعايير الدولية،
- إنشاء نظام معلومات يكون موثوقاً وصالحاً لوضع بطاريات لمؤشرات التوجيه التي قد تغذي عمليات التقييم،
- إلزام الجهات المعنية صياغة تقرير ونشره بعد كل عملية تقييم،
- على المستوى الوطني: إنشاء هيئة وطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد، وهيئة وطنية لتقييم البحث العلمي،
- على مستوى الجامعات والمؤسسات: إنشاء مراكز ووحدات للتقييم،
- تشجيع المؤسسات على إجراء التقييم الذاتي لأنشطتها الخاصة. لا بد من اتخاذ تدابير تحفيزية في هذا الصدد، يمكن مثلاً اعتبار التقييم الذاتي معياراً للحصول على الإعانات المالية،
- نشر الممارسات الفضلى المرتبطة بالمنهجيات وأدوات الاعتماد والتقييم في التعليم العالي،
- إرتكاز تقييم الأساتذة على تقدير الطلاب والأقران لهم،
- تركيز التقييم على المنتجات (أي المخرجات والنواتج) وعلى الإجراءات (السيرورات) بعد اتخاذ الموارد المرصودة كمرجع (المدخلات)، بمعنى آخر أن تجري عملية التقييم من خلال البحث عن القيمة المضافة،
- تحويل عملية التقييم من مجرد عملية ضبط إلى عملية تهدف إلى التحسين المستمر،
- إنشاء بنى وطرئق للتقييم الداخلي والخارجي لأنشطة البحث.

سادساً: الخاتمة

إن تحليل الضوابط والممارسات المتعلقة بتقييم منظومة التعليم العالي في المغرب ينم عن إحراز العديد من الإنجازات. ومع ذلك ما زال هناك نقاط ضعف وقصور تستدعي إعادة النظر في التقييم. ويشكل اليوم إطلاق عملية إصلاح جديدة لمنظومة التعليم العالي في المغرب خطوة أساسية للتطوير، على أن تضع التقييم في صلب كافة الأنشطة، من تكوين وبحث علمي وتقديم خدمات لمختلف الجهات المعنية. وتعدّ هذه الخطوة توجهاً أساسياً لا مفرّ منه إذ إن التقييم بحد ذاته يساعد على تحسين الجودة بشكل مستمر ويساهم في تطوير الفاعلية والفعالية والإنصاف في منظومة التعليم العالي. تعني عمليات التقييم كافة الفاعلين من سلطات سياسية وجهات صنع القرار ومسؤولين وأساتذة وطلاب وأسر وممثلي القطاع الاقتصادي والاجتماعي والمجتمع المدني وغيرها. ولا بد من التواصل والتوصّل إلى فهم مشترك حول نظام التقييم ليوأكب عملية الإصلاح الحالية في التعليم العالي. إلا أن هذه العملية تستحيل في غياب تقييم فعلي لعملية التقييم أي تقييم عملية تنظيم التقييم وممارسته، بهدف تحسينه وتعزيز قدرته على تشخيص المشاكل ورسم سبل التغيير والتطوير. يجب أن يرتكز إصلاح نظام التقييم في التعليم العالي على الأركان التالية: إرساء ثقافة التقييم، وإنشاء





هياكل للتقييم، ووضع الأنظمة الخاصة بالتقييم، وتنظيم برامج التكوين على التقييم، ووضع المراجع والمعايير الخاصة بالتقييم، وتحسين نظام المعلومات، وتعزيز الخبرة في مجال جمع المعلومات ومعالجتها وتحليلها، إضافة إلى الخبرة في استغلال واستثمار قواعد البيانات...

المراجع

كعواشي، عبد العالي (2007). نموذج تقييم مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي. مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد المتخصص رقم 4، ص. ص. 501-526.

اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين (2000). الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

De Ketele J.M. (1989). *L'évaluation de la productivité des institutions d'éducation*. Cahiers de la Fondation Universitaire: Université et société, le rendement de l'enseignement universitaire.

Edwards A. & Knight P. (1995). *Assessing Competence in Higher Education*. London: Kogan Page.

Kaaouachi A. (2004). Evaluation des acquis des étudiants dans l'université marocaine. *Prospective Pédagogique* 27, 37 - 41.

Kaaouachi A. (2007-a). Assurance Qualité dans l'enseignement supérieur au Maroc : Tendances récentes et perspectives. *XXIVème congrès de l'AIPU*, 71 - 72, Montréal.

Kaaouachi A. (2007-b). Institutional evaluation in Moroccan higher educational system: A proposed model. *The 11th International Conference of the International Society for Scientometrics and Informetrics (ISSI)*, Madrid.

Kaaouachi A. (2008). Les classements internationaux des universités : quels enjeux pour l'université marocaine? *Prospectives Universitaires*, 159 - 173.

Montgomery D. (1995). *Critical theory and practice in evaluation and assessment*. In G. Gibbs (ed). *Improving student learning through assessment and evaluation*. Oxford: Oxford Brookes University, 88 - 105.

Stufflebeam D. et al. (1980). *L'évaluation en éducation et la prise de décision*. Ottawa: Editions NHP, p. 48.

Van Damme D. (2001). Quality issues in the internationalisation of higher education. *Higher Education Quarterly* 41, 415 - 441.

